بين سيطرة البيئة الطبيعية وبدائية طرق الإنتاج

محمد بن الشيخ بن عبد القادر
جامعة نواكشوط
قسم الجغرافيا

تعتبر موريتانيا الدولة الثالثة ضمن المنظومة العربية من حيث امتلاك الثروة الحيوانية بعد كل من السودان والصومال وتسيطر على نسبة متميزة من منتجات الأبقار على صعيد البلاد العربية، وليس ذلك أمرا غريبا فقطاع الثروة الحيوانية يحتل ركنا هاما في مكونات الاقتصاد الموريتاني عموما والاقتصاد الريفي والزراعي بشكل أخص ولا تعتبر المنتجات الحيوانية، أساسية لهذا الانتاج بقدر ما هي أساسية لسكان القرى والبوادي النائية التي هي في حاجة ماسة إليها، تنضاف إلى ذلك الخلفية التاريخية لهذه المنتجات عند الموريتانيين، فقد ارتبطت بتقاليدهم في الغذاء وحتى في الاستثمار وربما في أشياء أخرى، خاصة عند سكان البدو الذين كانوا إلى وقت قريب يشكلون اكبر نسبة من سكان هذا البلد، وعند ما هجرت مجموعات منهم البوادي إلى المدن حملت معها تلك العقلية الغذائية إلى المدينة فقلما يخلو منزل من وجود عدد من الرؤوس من أحد الأنواع الحيوانية وقلما تخلو وجبة غذائية من هذه المنتجات خاصة منتجات الأبقار كاللحوم والألبان مما حدا بنا إلى تناول منتجات الأبقار ساعين من وراء ذلك إلى إبراز أهمية هذه المنتجات ضمن الإنتاج الحيواني العام في البلاد من جهة وإلي استكشاف أهم ملامح طرق الإنتاج الحيواني والظروف التي تحكمت فيه في الماضي والحاضر الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنتجات الأبقار وأهم العوامل المتحكمة فيها سواء كانت تلك العوامل طبيعية أم بشرية ولن تمكن الإجابة على تلك التساؤلات دون اللجوء إلي معرفة طرق الحصول علي الأرقام والإحصائيات ودرجة دقة تلك الإحصائيا من جهة وتطور القطيع البقرى من جهة أخرى.

I- تطور القطيع أم تغير في منحنى الإنتاج

يتميز قطيع الأبقار في موريتانيا بحساسية شديدة مما ينعكس على البيانات الإحصائية خاصة منذ سنوات الجفاف ولا يتعلق الأمر هنا بالأرقام المتعلقة بتطور القطيع عبر السنوات فقط وإنما كذلك بالأرقام المتعلقة بالتوزيع وبتطور الإنتاج .

1 - أهم مصادر بيانات الثروة الحيوانية في موريتانيا

جدير بالملاحظة أن مصادر المعلومات المتعلقة بهذا الجانب هي بالدرجة الأولى قطاع الثروة الحيوانية بوزارة التنمية الريفية أو مصادر ترجع إليها في تقديراتها ومن ثم

في موريتانيا بدا من الرجوع إلي هذه المصادر مادام لايوجد غيرها ومن اهم هذه المصادر:

أ- تقديرات الإدارة المكلفة بالثروة الحيوانية والتي تقوم بها أثناء الحملات التلقيحية ضد الأمراض ولا بد من الإشارة هنا إلي أن المشرفين على هذه الحملات ليسوا من ذوي الخبرة في المجال الإحصائي وليس الهدف من الحملات هو إحصائي كما أن عملية التلقيح ضد الأمراض السارية ليست إجبارية علي كل الحيوانات وليست شاملة لكامل التراب الوطني ومن ثم كانت المعلومات المبنية علي هذا الأساس مجرد تقديرات لاترقى إلى درجة الإحصاءات العلمية الموثوق بدقتها، ومع ذلك فهي تكتسي أهمية خاصة في ظل غياب الأرقام الأكثر دقة ولكونها مأخوذة من الميدان، وفي كل الأحوال يلزم التعامل معها بشيء من الحذر عند استخدامها(1).

ب- التقديرات التي يقوم بها البنك المركزي الموريتاني والتي يعتمد فيها على نسبة النمو السنوي للقطيع وهي ذات صلة ما، بالتقديرات السابقة وتخضع للتغيرات الحاصلة في كميات الأمطار السنوية وتوزيع المراعي وهجرة المنمين وهي مؤشرات أساسية عند دراسة هذا الجانب غير أنها لا تصل- كسابقتها- إلى درجة الإحصاء فهي كذلك تقديرات فقط، وتلجأ بعض الدراسات إلي أخذ المتوسط بين هذه التقديرات والتقديرات الآنفة الذكر حتى تكون قريبة من الواقع، وهذان الصنفان من التقديرات أكثر أهمية من الصنف الثالث.

جـ- التقديرات التي تقوم بها جمارك الحدود ونظرا لاتساع مساحة البلاد وعفوية المنمين وتعودهم على اجتياز البلاد جيئة وذهابا شمالا وجنوبا وشرقا كانت هذه التقديرات أقل أهمية مقارنة بسابقتيها.

غير أنه مهما كانت عدم دقة الأرقام التي تعطيها هذه التقديرات فإنها تعكس بشكل ما التطور العام لهذا القطيع.

2- تطور اعداد قطيع الابقار صورة لتطور منتجاته

يخضع هذا التطور لجملة من العوامل الطبيعية والبشرية سوف نتطرق لها لاحقا، ومن حيث تطور قطيع الأبقار في موريتانيا تشير بعض الدراسات الأكثر دقة إلي أن هذا القطيع تطور من 1021 الف رأس سنة 1955 إلي 2430 ألف رأس سنة 1969(2) أي بزيادة قدرها 1409 ألف خلال 14 سنة وتعتبر سنة 1969 السنة التي بلغ فيها قطيع الأبقار أكبر رقم له خلال الفترة 1955-1991 حسب الأرقام المتاحة ومنذ هذه الفترة بدأ في التراجع حتى سجل منحنى الزيادة أخفض نسبة لسنة 1973 خلال الفترة الآنفة الذكر وهو الرقم 1115 ألف رأس أي بنقص 1515 ألف خلال فترة لا تزيد على أربع سنوات (الجدول رقم 1).

غير أن هذه الفترة تميزت بجفاف حاد ضرب المنطقة وكان من نتائجه هلاك قطعان بأكملها من الأبقار وتدمير ثروة أسر كانت تعد من أغنى الأسر الموريتانية، ويمكن تصور أن الجهات الأكثر تضررا هي الجهات الشمالية والغربية من البلاد، وخلال عشر سنوات لاحقة ارتفع هذا العدد من 1200 ألف رأس سنة 1983 إلى 1400 إلى سنة 1991

مناطق من البلاد دون أخرى حيث شكل تواجد الأبقار شبه شريط محاذ لنهر السنغال من جهة والحدود المالية الموريتانية من الجانب الموريتاني. فما هي أهم الولايات المتضررة من ذلك وتلك المستقبلة؟

3- التوزيع المجالي لقطيع الأبقار في موريتانيا

اعتمادا علي الأرقام السابقة أو التقديرات تمكن ملاحظة أن تواجد المراعي ونقاط المياه حيثما كان يعتبر مؤشرا علي تواجد القطيع داخل التراب الموريتاني ومن ثم كانت بعض الولايات أكثر ملاءمة لتواجده من ولايات أخرى، وفي هذا الاطار تمكن الإشارة إلى أن الولايات الجنوبية الشرقية (الحوضين ولعصابة) كانت تحتضن ما نسبته 45٪ من مجمل قطيع الأبقار في موريتانيا سنة 1965 ثم ارتفعت هذه النسبة إلي 74,43٪(3) سنة 1973 (الخريطة رقم1 والجدول رقم2) وهو ما يؤكد ما خلصنا إليه آنفا من أن هذه الفترة كانت فترة هلاك أو هجرة معظم قطيع الابقار داخل البلد أو خارجه حيث أصبحت ولايات الشمال (تيرس زمور، آدرار، إينشيري، داخلت نواذيبو) شبه خالية من الأبقار، ومع التحسن النسبي للمراعي في السنوات الأخيرة تحسن هذا التوزيع في المنطقتين الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية حيث تراجعت نسبة المنطقة الأولى من 74,43٪ سنة 1973 إلي 64,28٪ سنة 1991 وذلك لصالح المنطقة الثانية، وقد شكلت المنطقتان معا مايزيد على 89,28٪ من جملة قطيع الأبقار في هذه السنة(4).

ومعلوم أن منطقة الجنوب الغربي المحاذية للنهر تشهد سرعة في إقامة الهياكل الزراعية والمنشآت المائية التي تساعد على استقرار وجذب قطعان الأبقار إذا توفر الغطاء الصحي الضروري لحماية هذه القطعان من الأمراض المصاحبة عادة لهذا النوع من المشاريع التي من أبرزها سد دياما وما نتتالي وفم القليته إلخ وهي أمور ربما ساهمت في إعادة توزيع الأبقار في هذه المناطق أو حسنت من صورة هذا التوزيع علي الأقل ويؤكد ذلك أن الولايات الأربع الشمالية التي ذكرت من قبل تكاد نسبة الأبقار بها تكون صرفا بينما تشكل نسبة الأبقار المتواجدة في تكانت 3,57٪ من جملة القطيع خلال سنة 1991 كما يؤكد أن منطقة تواجد الأبقار هي الشريط الذي تمثله الولايات الجنوبية، فهل ينطبق الشيء نفسه على استهلاك منتجات الأبقار في موريتانيا أم لا؟

II- أهم منتجات الأبقار الموريتانية

تعطي الأبقار بشكل خاص والحيوانات اللبونة بشكل عام العديد من المنتجات كاللحوم والألبان والجلود والوبر والمستحضرات المستخدمة في الصناعات الكيماوية، ومعظم السكان الموريتانيين يعتمدون اعتمادا كبيرا علي منتجات الحيوانات خاصة اللحوم والألبان وخاصة سكان القرى والبوادي ومن ثم كان لمنتجات الأبقار مكانة بارزة ضمن الإنتاج الحيواني عموما غير أن الإنتاج في هذه المناطق يتم بطرق تقليدية والمشرفين على

أمام التغيرات البيئية التي حدث من سنة إلى أخرى ولذا التغيرات الاقتصادية، غير أن إنتاج الأبقار رغم كل ذلك ظل مهما في حياة السكان الموريتانيين.

وإذا كانت الإحصائيات الدقيقة في هذا المجال غير متوفرة أيضا فإن تطور القطيع يعكس صورة تطور هذا الإنتاج خاصة بالنسبة لكل من إنتاج اللحوم والحليب فما هي مكانة كل من الصنفين ضمن إنتاج الأبقار عموما؟

1- إنتاج اللحوم بين تقليدية النظم وغياب وسائل حفظ الإنتاج

سبقت الإشارة إلي أن المصادر الدقيقة المتعلقة بالإنتاج الحيواني وتوزيع هذا الإنتاج تمتاز بالندرة وعدم الدقة خاصة إذا تعلق الأمر بالتوزيع والاستهلاك من جهة والتطور الزمني المتسلسل، لذلك عند دراسة منتجات اللحوم من الأبقار ينبغي الرجوع إلي اعداد القطيع ونسبة المسحوبات السنوية منه(5) وإلى وزن الذبيحة الكلي، كما ينبغى استخدام الأرقام المتوفرة بشيء من الحذر(6) فبالنسبة لكل من نسبة المسحوبات من قطيع الأبقار ووزن الذبيحة تشير الأرقام المتوفرة إلى أنها 10٪ و150 كلغ لكل منهما علي التوالي إذ قدر مايذبح من جملة القطيع سنويا بنسبة 10٪(7) وهي نسبة عامة وتتغير من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة حسب تغير الظروف والحاجة إلي مادة اللحوم، وعلى أساس التقديرات يتم تقدير إنتاج اللحوم سنويا من القطيع حسب مختلف الأنواع إضافة إلي تقديرات أعداد كل قطيع على حدة ويستنتج من تلك الدراسات أن إنتاج لحوم الأبقار في موريتانيا تطور من 18165طن سنة 1957 أي حوالي 62٪ من الإنتاج الكلي إلى 36450 طن سنة 1969 وهو مايعادل 48٪ من مجمل الإنتاج أي بزيادة 18285طن خلال فترة لا تزيد على 12 سنة .

وقد شكل هذا الرقم قمة إنتاج لحوم الأبقار خلال الفترة 1950-1991 بينما كانت أدنى كمية سجلت خلال هذه الفترة هي 16715 طن سنة 1973(8) وهي السنة التي كانت فيها الثروة الحيوانية عموما وقطعان الأبقار بشكل خاص تعاني أصعب فتراتها، إذ بداية من سنة 1969 (انظر الجدول رقم1) بدأ الإنتاج في تراجع شديد خلال فترة سنوات الجفاف ثم استعاد نوعا من التحسين خلال السنوات اللاحقة غير أنه لم يصل ذلك الرقم المسجل أعلاه فقد كان سنة 1991 في حدود 21000 طن أي نسبة 30٪ من إنتاج البلاد العام من اللحوم الحمراء إلا أن تراجع الإنتاج لم يؤثر كثيرا على مستوى الأستهلاك الكمي لأنه كان شهد فائضا نظريا وربما كانت نسبة التراجع في الإنتاج أقل من نسبة ذلك الفائض السنوي فمثلا إذا كان إنتاج لحوم الأبقار سنة 1991 هو 21000 طن فإن الأستهلاك منه كان في حدود 11800 طن بفائض قدره 9200 طن.

ويشكل هذا الرقم نسبة 44,08٪ من فائض اللحوم الحمراء في هذه السنة الذي وصل إلى مايقارب 20870 طن من لحوم الأبقار والإبل والمجترات الصغيرة وقد شكلت هذه الكمية 30٪ من انتاج لحوم هذه الأنواع الثلاث علما بأن فائض اللحوم الحمراء يتعرض للضياع(9) وعدم الاستغلال الاقتصادي الحديث وما يقام به في هذا المجال هو تجفيفه من طرف بعض سكان البوادي والقرى وكانت تجربة محدودة كبيدي في هذا

التقليديين، ومحاولة تغيير عقلياتهم إلى ماهو أحسن قبل أن يصبح بلدنا مستورد اللحوم.

كما تجب العناية ببعض المناطق التي لا تتواجد فيها القطعان كمدن الشمال وإدخالها من جديد في دورة استهلاك لحوم الأبقار الذي كادت أن تتخلى عنه بسبب هجرة وهلاك قطعان الأبقار التي كانت موجودة في الماضي.

ولن يتم ذلك إلا بالتفكير في طرق جديدة لتحسين التوزيع الحالي للقطيع ومنتجاته خاصة منتجات اللحوم إذ أن إنتاج اللحوم لا يتوزع بشكل جيد فالمنطقة الجنوبية الشرقية تحتل الصدارة في هذا المجال (الجدول رقم2) أي 65٪ من الانتاج السنوي من لحوم الأبقار و48,30٪ من الأستهلاك الكلي للحوم الأبقار بينما تظهر ولايات الشمال علي جداول الإنتاج ولاستهلاك بما يقارب الصفر كتيرس زمور وداخلت نواذيبو وآدرار وإينشيري في حين يظهر فائض مهم في المدن والقرى الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية بالنسبة للحوم الأبقار فهل ينطبق الشيء نفسه على منتجات الألبان؟

2- إنتاج الحليب

يعتبر الحليب أهم مصدر غذائي منذ القديم ومن أكثر مصادر الغذاء تكاملا وملاءمة للكبار في السن والأطفال الرضع(10) ويتكون حليب الأبقار من 87,08٪ من الماء و12,92٪ من مختلف المواد الصلبة، والحليب هو الأفراز الطبيعي الذي ينشأ عن عملية الحلب أو الرضاعة لحيوان ثدي خال من الأمراض والجراثيم المضرة بصحة الكائنات الحية وصالحة للاستعمال البشري والمحصول عليه قبل أسبوعين أو بعد أسبوع من الولادة(11).

ولما كان الحليب غنيا بالمواد الغذائية وجاهزا للاستعمال بعد الحلب مباشرة كان ضروريا للفئات البشرية والجماعات التي تحتاج غذاءا متكامل العناصر وجاهزا، كالسكان الرحل والمسافرين وغيرهم، وربما كان ذلك من بين العوامل التي جعلت الحليب (اللبن) يحتل مكانة هامة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للموريتانيين قديما وحديثا فاللبن يجب احترامه عندهم بل يكاد يكون شيئا مقدسا فحول الحيوانات ومنتجاتها التي من أهمها الحليب حيكت الأساطير والحكايات التي تبرز مكانة هذا المنتج عندهم.

ومازال الحليب يحتفظ بتلك المكانة بعد عملية التحضر التي شهدتها البلاد تقريبا إذ نلاحظ هنا وهناك وحول القصور قطعان الأبقار التي تنافس السيارات على الطريق وتوفر الحليب لأصحاب العمارات مما يعطي صورة جديدة لحياة بدوية حضرية من نوع خاص ويؤكد أيضا وجود المكانة التي مازال الحليب يحتفظ بها عند الموريتانيين فهو غذاء وعلاج...

ومع ذلك فالدارس لتطور إنتاج الحليب عموما وحليب الأبقار خاصة تعترضه ندرة الأرقام الموثوق بدقتها وعدم تسلسلها إن وجدت، وماهو متوفر لا يعدو كونه تقديرات – كما تقدم- يمكن التعامل معها بتحفظ ومن ثم كان لابد من أخذ نسبة الأبقار الحلوب السنوية من جملة قطيع الأبقار تلك النسبة التي تعتبر في حدود 23,24٪ من جهة وانتاجية البقرة الواحدة التي تقدر ب 0,2طن سنويا(12) من جهة أخرى بعد عملية

1968 إلى112946 طن سنة 1969 على التوالي نسبة 44,4٪ و41,3٪ من جملة إنتاج الحليب في موريتانيا أي زيادة قدرها 15338 طن ليتراجع سنة1970 إلى حدود 89243 طن حوالي 40٪ من مجمل الإنتاج ثم إلى 51825 طن سنة 1973 حيث كان التراجع مابين سنة 1969 و 1973 يقدر بمايزيد على 61120 طن خلال فترة أربع سنوات فقط (الجدول رقم1) وهو أدنى رقم يسجله حليب الأبقار خلال الفترة 1960-1991 ثم كان سنة 1983 في حدود 55776طن وقد تحسن الإنتاج عموما وإنتاج الأبقار على وجه الخصوص خلال السنوات التي تلت ذلك إذ كان سنة 1991 في حدود 65072طن .

غير أن إنتاج الحليب هو الآخر وإن كان يتميز بالتذبذب في تطوره فإنه كذلك يتميز بسوء التوزيع زمانا ومكانا حيث توجد بعض الفترات خلال السنة الواحدة يشكل فيها الإنتاج فائضا كموسم الخريف مثلا في حين يبقى معظم اشهر السنة قليل الإنتاج، كما توجد بعض المناطق التي يشهد فيها الإنتاج فائضا كالمناطق الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية في مواسم الإنتاج بينما تبقى مناطق أخرى في أمس الحاجة إلى ذلك الفائض كالمدن الكبرى وجهات الشمال الموريتاني، وذلك لعجز طرق الإنتاج والحفظ عن أن يصلهم الفائض المذكور وبدل ذلك يتم الإستيراد من الخارج على حساب الإنتاج المحلي، ففي حين تستورد كميات كبيرة من الألبان لاستهلاك المدن ومناطق أخرى يلاحظ أن المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد تنتج مايزيد على 64٪ من إنتاج حليب الأبقار(الجدول رقم2) وأن هذا الإنتاج يزيد علي الاستهلاك المحلي وحتى في المناطق القريبة من المدن كمنطقة روصو يوجد فائض بأمكانه توفير العملات الصعبة التي تنفق في استيراد الحليب إن وجدت الطرق والوسائل الضرورية لحفظ وتعليب فائض الألبان عموما وحتى الحد من الكمية المخصصة لرضاعة صغار الحيوانات بطرق علمية تستبدل جزءا من كميات الألبان المخصصة للرضاعة بغذاء مناسب لعمر الرضيع.

وفي هذا الصدد يعتبر مشروع نانسي اعبيد الرحمن عملا يستحق التشجيع(13) لماقام به في هذا المجال كما أنه يمكن أن يكون نواة لعمل أكبر مستقبلا حتى يصل ولايات الداخل غير أن هذا المشروع يستحسن أن لا يقتصر عمله علي تعليب الألبان بل ينبغي أن يشمل طرق تحسين الإنتاج وتكثيفه.

وفي هذا المجال يجب التأكيد على أن إقامة هذا النوع من المشاريع لا تكلف إقامته مبالغ تزيد على المبالغ المصروفة على استيراد الحليب كما أن عائداته المادية قد تصبح كبيرة خاصة إذا ما أرفقت هذه المشاريع بمشاريع ثانوية لتحسين أو تصنيع المنتجات الحيوانية الأخرى كالجلود والوبر وغيرهما من المنتجات الحيوانية ذات الربح شبه المضمون.

3- المنتجات الأخرى

المنتجات الحيوانية غير اللحوم والألبان كثيرة ومتعددة الفوائد ولا تقتصر على الجلود والوبر بل تتجاوز ذلك لتشمل مخلفات كثيرة أخرى كالسماد والمواد الأولية الأخرى

فلو علمنا أن نسبة نفاضي الذبيحة(15) من الابقار يتراوح مابين 35 إلى 50٪ من وزنها وأن مخلفات مأكولة أخرى تشكل 10٪ لعلمنا أنها يزيد على 20٪ من وزن الذبيحة يمكن استخدامه في صناعات كثيرة فهناك مايقارب 35 نوعا من المستحضرات الطبية تتم تنقيتها من أعضاء الذبيحة(16).

لذلك فالمخلفات الحيوانية عموما والبقرية خصوصا تعتبر مصدرا رئيسيا للعديد من الصناعات المختلفة ومصدرا للمال إذا ماتم استخدامها بطرق علمية واقتصادية الشيء الذي ينعدم في بلادنا ومايمكن الحديث عنه في هذا المجال هو عناية خجولة بجلود الأبقار التي تستخدم في الأغراض المنزلية كصنع الحبال وأغراض أخرى وما بقي يتم رميه، وقد قدرت كمية هذه الجلود سنة 1980 بمايزيد على 2610 طن من جلود الأبقار وهو مايمثل 52٪ من إنتاج الجلود العام(17).

وإذا ماحاولنا تحويل هذه الكمية من الجلود إلى مبالغ نقدية نجد أنها تقدر بمايقارب 106 مليون أوقية سنويا يتم رميها دون أن يستفاد منها بل إن بعض الدراسات تقدر ماتوفره الجلود سنويا إذا ما استغلت استغلالا حديثا بمايزيد على ثلاثة ملايين من الدولارات عند تحويلها إلى عملة صعبة بالاسعار الجارية في السنة الآنفة الذكر وإذا ما أضيفت إليها مخلفات الامعاء فقط يرتفع المبلغ إلى 3,5 مليون دولار(18). علاوة على مايوفره نشاط كهذا من فرص للعمل ومادة صناعية للتصدير غير أنه من المؤكد أن هذه المبالغ التي كان من الممكن توفيرها من المخلفات الحيوانية وغيرها كثير مازال غير مستفاد منه كما أنه من المؤكد أيضا أن قطيع الأبقار يوفر نسبة هامة من تلك المخلفات التي يمكن تحويلها إلي مواد صناعية أو مبالغ نقدية وهنا نرى من الضروري المطالبة بالتفكير في استغلال هذه المخلفات وإقامة المشاريع الضرورية لذلك مادامت توفر دخلا وفرصا للعمل ومادة أولية للصناعة كما أن البيئة الطبيعية والبشرية غير منافية لذلك بل إن ضرورات الحياة المعاصرة تفرض القيام بذلك بل والاستفادة من تلك المنتجات كل ما أمكن ذلك.

III- العوامل الفاعلة في إنتاج قطيع الأبقار

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشر وغير مباشر في منتجات الأبقار وقد يكون هذا التأثير سلبيا أو إيجابيا كالعوامل البيئية ودور الإنسان في تحديث نظم الإنتاج وأساليبه والطرق المتبعة فيه وإقامة مشاريع التحسين والانتخاب وتصنيع المنتجات وتخزينها والمعالجة والصيانة بل وإدخال أساليب الرعاية الحديثة التي يكون هدفها تكثيف الإنتاج والتخلي عن الطرق والأساليب التقليدية التي قد تحد من التأثير السلبي على هذه المنتجات إلا أننا سنركز في هذا المقال على ثلاثة عوامل بارزة هي:

1- الأعلاف بين الرعي الجائر وتزايد التصحر

من البديهي أن توفر المراعي ونقاط المياه وانخفاض درجات الحرارة عوامل مساعدة على تحسين انتاج الأبقار وتواجدها اذا ماكانت طرق الإنتاج تسمح بذلك غير أن

لتواجد الأبقار في السنوات التي تلت 1973 تلك السنوات التي دفعت بالمنمين وكثير من الرحل إما إلى الهجرة بعيدا أو النزوح نحو المدن الأمر الذي زاد الريف والبوادي ضعفا وتعقيدا أقتصاديين عن ذي قبل(19). مما جعل مساحات شاسعة من البلاد تتحول إلى مناطق جرداء في حين حافظت أشرطة ضيقة أخرى على توفير الأعلاف لقطعانها والقطعان النازحة إليها ويتجلى ذلك بوضوح إذا علمنا أن إقليم الساحل الافريقي ينتج مايزيد على 82٪ من اعلاف المراعي الطبيعية وإقليم حوض النهر ينتج هو الآخر 13٪ أي أن الاقليمين معا ينتجان قرابة 95٪ من إنتاج المراعي الطبيعية في موريتانيا(20). غير أن الحرائق والرعي الجائر وعوامل أخرى شبيهة كالاحتطاب أضرت وتضر بهذه المراعي المتبقية وأدت في بعض المناطق إلى تراجع بعض إنتاجيتها مما يهدد قطعان الأبقار بشكل خاص ومستقبل الثروة الحيوانية عموما التي يبدو أن العجز في إطعامها تتسع هوته سنة بعد أخرى فالبلاد تمتلك مايربو على 3,205 مليون وحدة حيوانية مداريةU.B.T(21) منها 0,98 مليون وحدة حيوانية من الأبقار والوحدة الحيوانية حسب بعض المصادر تحتاج لإطعامها قرابة 3,4طن من الأعلاف سنويا(22) وهو مايعادل 1700 وحدة علفية U.F(23). أي أن الحاجة السنوية من الأعلاف ذات علاقة كبيرة بتطور القطيع من جهة ونوعية المراعي من جهة أخرى حسب السنوات إذ كانت سنة 1990 في حدود 10,897 مليون طن من الأعلاف توفر المراعي الطبيعية والمخلفات الزراعية منها 8,249 مليون طن من الأعلاف أي أن نسبة الاكتفاء الذاتي في حدود 75,69٪. ومابقي من الأعلاف يتم استيراده من الخارج وبالعملات الصعبة حيث تكون نسبة الأعلاف المستوردة قرابة 24,3٪ علما أن ذلك يختلف من سنة إلى أخرى بسبب الظروف البيئية وتزايد القطيع، وبديهي أن نقص الغذاء لا يتسبب في ضعف الإنتاجية الحيوانية وإنما قد يتسبب في هلاكها أيضا أو في الكثير من الأمراض.

2- الأمراض الحيوانية (24)

لانعالج في هذا العنصر الأمراض الحيوانية عموما والبقرية خصوصا من حيث تنوعها وانتشارها والاسباب التي تؤديها وإنما نقصد الأثر السلبي الذي تتركه تلك الأمراض على المنتجات الحيوانية ومدى السيطرة عليها والحد من أثرها غير أنه من المؤكد أن الرعاية الصحية بالنسبة للأبقار الموريتانية ضعيفة إن لم تكن معدومة مما يعمق الأثر السلبي الذي تتركه الأمراض البقرية على المنتجات. هذا الأثر الذي يسبب خسارة اقتصادية للمنمين من جهة وللاقتصاد الوطني من جهة أخرى إضافة إلي الآثار الاجتماعية التي قد يتركها من سنة الى أخرى على المجتمع الريفي وفي هذا الصدد تشير منظمة الأغذية العالمية (F.A.O) أن الخسارة التي تنتج عن أمراض الثروة الحيوانية في دول العالم الثالث والتي تنتمي إليها موريتانيا تتراوح مابين 30إلى 40٪ من المنتجات الحيوانية المختلفة سنويا(25).

وإذا علمنا أن الثروة الحيوانية لاتلقى الرعاية الصحية الضرورية في ظل أزمة

بتلك الأزمة، والمنتجات الحيوانية ليست ضرورية لغذاء سكان البدو والحضر على حد سواء بقدر ماهي ضرورية للاقتصاد الوطني في ظل أزمة عالمية تعمقها التغيرات البيئية(26) التي تتعرض لها منطقة الساحل الإفريقي من حين لآخر.

لذا كانت العناية بالأمراض الحيوانية والتغطية الصحية لهذا القطاع ضروريتين للاستفادة أكثر من هذه الثروة، ويزداد الأمر أهمية إذا ما أضيف إليه دور كل من العادات والتقاليد الانتاجية.

3- دور العادات والتقاليد في كل من الإنتاج والاستهلاك

تلعب العادات والتقاليد دورا مميزا في عملية الإنتاج الحيواني ببلادنا على وجه الخصوص كما أن طرق الاستهلاك والرعاية الصحية وتوفير الأعلاف وماللعادات في ذلك من دور ... كلها أمور تساعد على جمود أو حركية طرق الإنتاج الأمر الذي يساهم في الحياة الاقتصادية المعاصرة ويدفع الإنتاج الحيواني نحو تطور إيجابي أو سلبي غير أن الملاحظ من دور هذه العادات والتقاليد في القطاع الريفي عندنا لا يتعلق بتطور إيجابي ويبدو ذلك واضحا من خلال المثالين التاليين:

أ- الإنتاج: يمارس المنمون حاليا في إنتاجهم الحيواني نفس الطرق تقريبا التي كانت تمارس فيه منذ عشرات السنوات ويظهر ذلك جليا من خلال تتبع كيفية الإنتاج والطرق التي يتم بها والتي تظهر أن هذا الإنتاج يتم بطرق تساهم في جموده أكثر من حركيته(27) وبديهي أن ذلك غير مقبول اقتصاديا، فالحيوانات أصبحت مصدرا للثراء الاقتصادي لذلك كانت العناية بها ضرورية فقد اصبحت ترعى وتربى بطرق تهدف إلى الرفع من منتجاتها إنتاجا اقتصاديا أكثر منه إنتاجا اكتفائيا ويمارس في ذلك العلم الحديث كالطب البيطري وعلم التغذية والوراثة... وهي أمور تغيب عن طرق الإنتاج عند منمينا تماما بل يعتمدون في إنتاجهم الحيواني علي ما تجود به البيئة الطبيعية غير المستقرة مما يترك أثرا سلبيا واضحا علي هذا الإنتاج خاصة إذا كانت طرق الاستهلاك تسير في نفس الاتجاه.

ب- الاستهلاك: يتم استهلاك المنتجات الحيوانية في كل من القرى والأرياف والمدن بطرق تقليدية تميل إلى الاستهلاكية أكثر منها إلى النمو الأقتصادي فالحليب مثلا يستهلك بأسراف في موسم الإنتاج ولا توجد حتى الآن طرق للاستفادة من الفائض في المواسم الأخرى تلك المواسم التي يزداد فيها الطلب على الحليب ومنتجاته وتتم تلبية هذا الطلب بالاستيراد من الخارج، كما أن الإفراط في استهلاك اللحوم أمر شائع هو الآخر، وما يوجد حتى الآن من طرق للاحتفاظ بفائض اللحوم الكبير لا يعدو كونه عادات قديمة جدا لا تواكب العصر ولا تمكن من الاستخدام الامثل لهذا المنتج البالغ الأهمية الاقتصادية، ولا يتعلق الأمر هنا بمنتجات الأبقار فقط بقدر ما يتعلق بالمنتجات الحيوانية الأخرى.

من ذلك يتضح أن دور التقاليد والعادات الإنتاجية والاستهلاكية سلبي في هذا المجال ولا يتعلق الأمر فقط بمنتجات الحليب واللحوم بقدر ما يتعلق أيضا بمنتجات أخرى قد

المنتجات محكومة حتى الآن بطرق الإنتاج التقليدية من جهة والظروف الطبيعية القاسية من جهة أخرى فهل ستعى الجهات المعنية الأهمية الاقتصادية البالغة لهذه المنتجات من الأبقار وتحويلها إلى أداة للتنمية أم أن ذلك مازال غير ممكن ؟.

الجدول رقم 1 تطور انتاج حليب ولحوم الابقار 64-1979.

السنة	القطيع 1000رأس	انتاج الحليب	انتاج اللحوم		
		الانتاج(طن)	٪من الإنتاج الوطني	الانتاج(طن)	٪من الانتاج الوطني
1964	2000	92960	50,13	30000	55,60
1968	2100	97608	41,33	31500	45,23
1969	2430	112946	44,42	36450	48,38
1970	1920	89242	39,91	28800	43,78
1971	1550	72044	35,64	23250	39,37
1972	1500	69720	34,95	22500	38,64
1973	1115	51825	29,95	16725	33,39
1974	1150	53452	29,81	17250	33,42
1975	1300	60424	30,68	11500	34,15
1976	1400	65072	31,23	21000	34,73
1977	1550	72044	33,46	23250	37,07
1978	1700	79016	34,50	25500	38,15
1979	1900	88312	35,60	28500	39,29

المصدر : الباشري ع. 6 ص ص 31

الولاية	المساحة	عدد القطيع	انتاج الحليب طن	إنتاج اللحوم طن
الحوض الشرقي	166000	380000	17662,4	5700
الحوض الغربي	57000	270000	12549.6	4050
العصابه	36000	250000	11620	3750
كوركول	14000	145000	6739,6	2175
البراكنه	37000	120000	5577.6	1800
غيديماغه	10000	100000	4648	1500
الترارزه/ نواكشوط	68000	85000	3950.8	1275
تكانت	93000	50000	2324	750
آدرار	215000	0	0	0
تيرس زمور	255000	0	0	0
إينشيري	49000	0	0	0
داخلت نواذيبو	30000	0	0	0
المجموع:	1030700	1400000	67072	21000

المصدر: مرجع الهامش رقم2 (بتصرف) ص: 5,7.

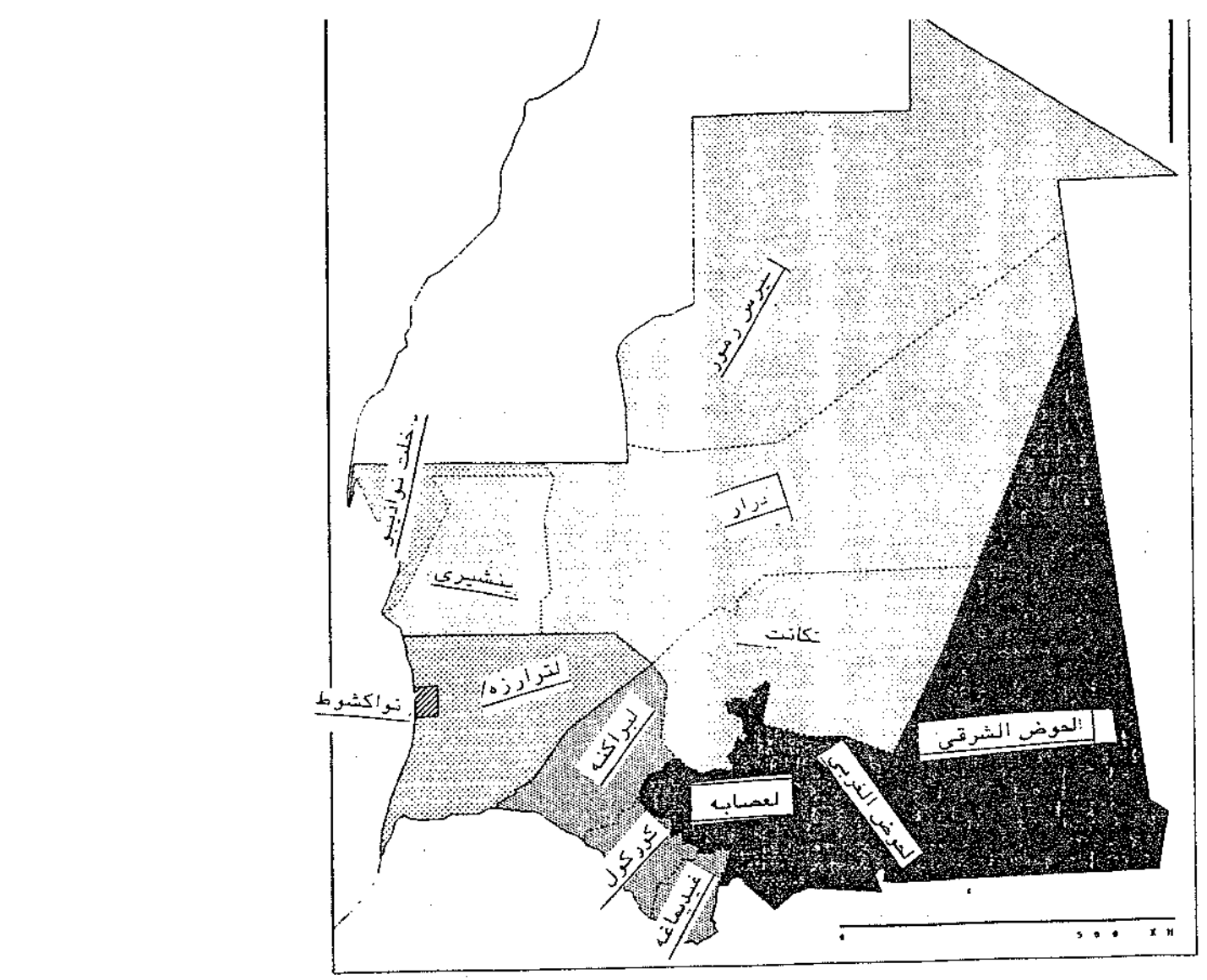
الحوض الشرقي
الحوض الغربي
لعصابه
لتراكنه
لترارزه
نواكشوط
من 200- 400 ألف/ رأس
انواكشوط

1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التفصيلية لمشروع تصنيع الاعلاف وإنتاج وتصنيع الالبان في موريتانيا، المجلد الثاني، الخرطوم 1986، ص:63.

2) MINISTRE DU DEVELOPPEMENT RURAL: Le Betail et la Viande en Mauritanie (ronéo type) Nouakchott 1992 P. 4

3) Institut d'élévage et de médecine vétérinaire des pays tropicaux (IEMVT): Elevage et ptentialités pastorales sahéliennes: Synthéses cartographiques – Mauritanie. P. 3

4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التفصيلية لمشروع تصنيع الاعلاف وإنتاج وتصنيع الالبان في موريتانيا، المجلد الثاني، الخرطوم 1986، ص:5.

5) المقصود بنسبة المسحوبات هو نسبة العدد المذبوح سنويا في المجازر وخارجها إلى القطيع العام في تلك السنة وهذه النسبة بالنسبة للابقار في حدود10 ٪.

6) المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد): دراسة حصر وتقييم مصادر الاعلاف في موريتانيا/ دمشق 1982، ص:41.

7) MINISTRE DU DEVELOPPEMENT RURAL: Le Betail et la Viande en Mauritanie (ronéo) Nouakchott 1992 P. 7

8) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى موسوعة الثروة الحيوانية في موريتانا الصادرة عن المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، دمشق1984 ص. 162 و174

9) MINISTRE DU DEVELOPPEMENT RURAL: Le Betail et la Viande en Mauritanie (ronéo) Nouakchott 1992 P. 8

10) عبد الحميد محمد عبد الحميد: حيوانات المزرعة، دار النشر للجامعات المصرية- مكتبة الوفاء، ط أ/ 1991، ص:303.

11) علي زياد كيالي وعادل محيو: أساسيات تصنيع الحليب ومنتجاته، مديرية الكتب والمطبوعات بجامعة حلب 1981، ص:9.

12) المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة: موسوعة الثروة الحيوانية في موريتانيا، 1984، ص: 174.

13) ظهر هذا المشروع في السنوات الأخيرة ويقوم ببسترة وتعقيم حليب الإبل (تيفسكي) وحليب الأبقار (البادية) وله أهتمام بمنتجات أخرى كالجبن وغيره.

14) عبد الحميد محمد عبد الحميد: (مصدر سبق ذكره)، ص:393.

15) نسبة التصافي العامة تساوي:

$$\frac{\text{وزن الذبيحة بعد الذبح}}{\text{وزن الذبيحة قبل الذبح}} \times 100$$

وعند تقدير إنتاج اللوحم العام تؤخذ نسبة التصافي الحقيقية التي=

$$\frac{\text{وزن الذبيحة بعد الذبح}}{\text{وزن الذبيحة قبل الذبح - الأحشاء والجلد والرأس}} \times 100$$

وهذه المعادلة الأخيرة هي المستخدمة عندنا، وللتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى:

زهير فخري الجليلي وجلال أيليا: إنتاج الاغنام والماعز، مطبعة جامعة الموصل، العراق (الطبعة غير مذكورة) 1984

17) موسوعة الثروة الحيوانية في موريتانيا (مصدر سبق ذكره) ص:07 .

18) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامة مزارع رعوية لإنتاج الألبان ولحوم الإبل في موريتانيا/ الخرطوم 1984،ص:26

19) موسوعة الثروة الحيوانية في موريتانيا (سبق ذكرها)، ص:131.

20) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامة وحدات صغيرة لتصنيع الأعلاف في مناطق الإنتاج الحيواني بالجمهورية الإسلامية الموريتانية/ الخرطوم 1984، ص:82.

21) الوحدة الحيوانية مصطلح يستخدم لتوحيد فئات أعمار القطيع المختلفة عند الحاجة من خلال المتوسط بينها ويعبر عنه عادة ببقرة تزن 450كلغ، وعلى أساس ذلك تمثل:

البقرة 0,70 وحدة حيوانية مدارية

رأس الإبل 1 وحدة حيوانية مدارية

رأس الأغنام والماعز 0,15 وحدة حيوانية مدارية

الفصيلة الخيلية 0,55 وحدة حيوانية مدارية.

ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية لإقامة وحدات صغيرة لتصنيع الأعلاف في مناطق الإنتاج الحيواني بالجمهورية الإسلامية الموريتانية/ الخرطوم 1984، ص:17.

22) نفس المرجع السابق، ص: 53.

23) تقاس الوحدة العلفية بكمية الطاقة التي يعطيها كلو اغرام واحد من الشعير، ولمزيد من التوسع يمكن الرجوع إلى : المعجم العربي الزرعي الجزء الثاني الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1981، ص:258.

ويعادل الوحدة العلفية ما يساوي 2كلغ من المادة العلفية الجافة: موسوعة الثروة الحيوانية الآنفة الذكر، ص: 140.

ولمن يريد التوسع أكثر عن المادة الجافة وقياساتها ومحتوياتها تمكنه مراجعة: علي عبد الكريم العطار وفاروق حبيب غريب: أساسيات تغذية الحيوان، مطبوعات كلية الزراعة بجامعة الموصل 1990، ص:239.

24) للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى موسوعة الثروة الحيوانية في موريتانيا (مصدر سبق ذكره)، ص: 154-150

25) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة حماية الصحة الحيوانية وتحسين الخدمات البيطرية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية/ الخرطوم 1982،ص:106

26) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: خطط تنفيذية لتحسين سلالات الأبقار والأغنام والماعز المحلية، الخرطوم مارس 1989، ص:20.

27) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة إنتاج وتسويق اللحوم الحمراء في الوطن العربي - الخرطوم ديسمبر 1991، ص:96.